

موريتانيا تنفي تعيين وزير خارجيتها مبعوثاً أممياً إلى ليبيا

● نواكشوط - نفى مصدر في وزارة الخارجية الموريتانية أن يكون الوزير إسماعيل ولد الشيخ أحمد قد قدم استقالته للرئيس محمد ولد الغزواني استعداداً لتعيينه مبعوثاً أممياً إلى ليبيا، في وقت عصف فيه فيتو أميركي بطموحات وزير الخارجية الجزائري السابق رمضان العمارة لتولي هذا المنصب.

وأوضح المصدر أن ما تداوله بعض المواقع الإخبارية بخصوص تقديم الاستقالة عار عن الصحة وأن الوزير مستمر في منصبه ويتابع حالياً ظروف إيواء المواطنين العالقين في الخارج بسبب إغلاق الحدود لوقف انتشار فيروس كورونا.

وتابع "رغم أن ولد الشيخ أحمد جدير بتولي منصب المبعوث الأممي في ليبيا نظراً لسجله السابق ككاتب للمبعوث الأممي في ليبيا ثم مبعوثاً أممياً في اليمن، لكن ليس هناك أي شيء رسمي بهذا الخصوص".

وسبق أن طالبت عدة دول مجلس الأمن بسرعة تعيين مبعوث له إلى ليبيا خلفاً لغسان سلامة، داعية إلى أن يكون هذا المبعوث من دول جوار ليبيا المغربية.

ورغم النفي الموريتاني يرى مراقبون أن تعيين ولد الشيخ أحمد مسألة وقت تتعلق بالتفاهات الدولية وانحسار كورونا

ويشير هؤلاء إلى أن علاقة الأخير بتيار الإسلام السياسي التي وصلت إلى درجة استدعاء الأمير السابق للجماعة الليبية المقاتلة ورئيس حزب الوطن حالياً عبد الحكيم بالاح لحضور جولة من الحوار نظمها الجزائر سنة 2014 بين الفرقاء الليبيين كانت أهم العارقل.

واتسم الموقف الجزائري بشأن الأزمة الليبية وقتها بالحماس للمليشيات في طرابلس والداعم بشكل غير مباشر للانقلاب الذي نفذه الإسلاميون على نتائج الانتخابات التشريعية التي أراحهم من السلطة والذي عرف بـ"انقلاب فجر ليبيا".

وعم استبعاد العمارة، عاد وزير الخارجية التونسي السابق خميس الجهنياوي للواجهة كمرشح محتمل لخلافة غسان سلامة، فيما يشير متابعون إلى أن ترشيح الجهنياوي يصب لصالح إشارات إطلاق الرئيس التونسي قيس سعيد لمساعي بلاده في التوصل إلى حل سياسي لازمة الليبية.

رغم النفي الموريتاني يرى مراقبون أن تعيين ولد الشيخ أحمد مسألة وقت تتعلق بالتفاهات الدولية وانحسار كورونا

وسبق لولد الشيخ أحمد أن عمل مبعوثاً أممياً في اليمن (2015 - 2018) وأشرف على انطلاقات المفاوضات بين الحوثيين والسلطة الشرعية، ثم استقال من منصبه ليتم تعيينه مباشرة وزيراً للخارجية في بلاده.

ونجح الدبلوماسي الموريتاني في ربط علاقات مميزة بالمسؤولين في المنطقة خلال عمله مبعوثاً أممياً في اليمن.

وكشف موقع أفريكا أنتلجنس الفرنسي عن مفاوضات جرت لتعيين وزير الخارجية الموريتاني الحالي رئيساً للبعثة الأممية في ليبيا، وقال الموقع إن اسم الوزير على رأس القائمة الطويلة للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

وأجهض الفيتو الأميركي على تعيين رمضان العمارة مبعوثاً أممياً إلى ليبيا رهانات الإسلاميين المواليين لحكومة الوفاق في طرابلس، بعد أن سارعت إلى

وتوجهت ليبيا التي تعتمد على السياحة في نحو 10 في المئة من دخلها كارتاة اقتصادية هذا العام مع توقع فقد عائدات هذا القطاع بسبب قيود السفر وفرض إجراءات العزل العام.

وكشفت وزيرة الصحة التونسية السابغة سميرة مرعي وجود 240 سرير إنعاش فقط في جميع المستشفيات العمومية كلها متركز بمدن الشمال والساحل لقرابة 12 مليون ساكن.

وحسب تقرير أصدرته الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، يبقى عدم المساواة في الخدمات الصحية العائق الأكبر، حيث أن سكان الجنوب والوسط يشتكون من عدم ولوجهم إلى مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوه فإنه لا يتقبل بتلبية حاجياتهم ولا يلائم تطلعاتهم.

وزير مخضرم من دول الجوار

مهاجرون غير نظاميين في إسبانيا يعودون إلى المغرب خلصة

● الرباط - ذكر تقرير أوروبي أن الشبكات المتخصصة في الهجرة السرية استثمرت جائحة كورونا لتنظيم رحلات للمهاجرين المغاربة غير النظاميين الفارين من اللجوء المتفتشي في إسبانيا باتجاه بلادهم المغرب.

ونقلت مصادر صحافية إسبانية أن مئة مغربي تقريباً خرجوا في أواخر مارس الماضي من السواحل الإسبانية صوب المغرب بطريقة غير قانونية على متن قوارب، حيث دفع كل مهاجر غير نظامي 54 ألف درهم لقاء الرحلة.

وسجلت إسبانيا رقماً قياسياً في عدد الإصابات بفيروس كورونا وارتفاعاً في عدد الوفيات، وتقليصاً في عدد العمال الأمر الذي دفع بالعديد من الشباب المغربي المتواجدين بإسبانيا بطريقة غير قانونية إلى التفكير في العودة إلى بلادهم. وكان المغرب قد أعلن إغلاق جميع المطارات والمعابر الحدودية مع إسبانيا

● نواكشوط - نفى مصدر في وزارة الخارجية الموريتانية أن يكون الوزير إسماعيل ولد الشيخ أحمد قد قدم استقالته للرئيس محمد ولد الغزواني استعداداً لتعيينه مبعوثاً أممياً إلى ليبيا، في وقت عصف فيه فيتو أميركي بطموحات وزير الخارجية الجزائري السابق رمضان العمارة لتولي هذا المنصب.

وأوضح المصدر أن ما تداوله بعض المواقع الإخبارية بخصوص تقديم الاستقالة عار عن الصحة وأن الوزير مستمر في منصبه ويتابع حالياً ظروف إيواء المواطنين العالقين في الخارج بسبب إغلاق الحدود لوقف انتشار فيروس كورونا.

وتابع "رغم أن ولد الشيخ أحمد جدير بتولي منصب المبعوث الأممي في ليبيا نظراً لسجله السابق ككاتب للمبعوث الأممي في ليبيا ثم مبعوثاً أممياً في اليمن، لكن ليس هناك أي شيء رسمي بهذا الخصوص".

وسبق أن طالبت عدة دول مجلس الأمن بسرعة تعيين مبعوث له إلى ليبيا خلفاً لغسان سلامة، داعية إلى أن يكون هذا المبعوث من دول جوار ليبيا المغربية.

ورغم النفي الموريتاني يرى مراقبون أن تعيين ولد الشيخ أحمد مسألة وقت تتعلق بالتفاهات الدولية وانحسار وباء كورونا.

وسبق لولد الشيخ أحمد أن عمل مبعوثاً أممياً في اليمن (2015 - 2018) وأشرف على انطلاقات المفاوضات بين الحوثيين والسلطة الشرعية، ثم استقال من منصبه ليتم تعيينه مباشرة وزيراً للخارجية في بلاده.

ونجح الدبلوماسي الموريتاني في ربط علاقات مميزة بالمسؤولين في المنطقة خلال عمله مبعوثاً أممياً في اليمن.

وكشف موقع أفريكا أنتلجنس الفرنسي عن مفاوضات جرت لتعيين وزير الخارجية الموريتاني الحالي رئيساً للبعثة الأممية في ليبيا، وقال الموقع إن اسم الوزير على رأس القائمة الطويلة للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

وأجهض الفيتو الأميركي على تعيين رمضان العمارة مبعوثاً أممياً إلى ليبيا رهانات الإسلاميين المواليين لحكومة الوفاق في طرابلس، بعد أن سارعت إلى

وتوجهت ليبيا التي تعتمد على السياحة في نحو 10 في المئة من دخلها كارتاة اقتصادية هذا العام مع توقع فقد عائدات هذا القطاع بسبب قيود السفر وفرض إجراءات العزل العام.

وكشفت وزيرة الصحة التونسية السابغة سميرة مرعي وجود 240 سرير إنعاش فقط في جميع المستشفيات العمومية كلها متركز بمدن الشمال والساحل لقرابة 12 مليون ساكن.

وحسب تقرير أصدرته الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، يبقى عدم المساواة في الخدمات الصحية العائق الأكبر، حيث أن سكان الجنوب والوسط يشتكون من عدم ولوجهم إلى مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوه فإنه لا يتقبل بتلبية حاجياتهم ولا يلائم تطلعاتهم.

وتوجهت ليبيا التي تعتمد على السياحة في نحو 10 في المئة من دخلها كارتاة اقتصادية هذا العام مع توقع فقد عائدات هذا القطاع بسبب قيود السفر وفرض إجراءات العزل العام.

وكشفت وزيرة الصحة التونسية السابغة سميرة مرعي وجود 240 سرير إنعاش فقط في جميع المستشفيات العمومية كلها متركز بمدن الشمال والساحل لقرابة 12 مليون ساكن.

وحسب تقرير أصدرته الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، يبقى عدم المساواة في الخدمات الصحية العائق الأكبر، حيث أن سكان الجنوب والوسط يشتكون من عدم ولوجهم إلى مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوه فإنه لا يتقبل بتلبية حاجياتهم ولا يلائم تطلعاتهم.

وزير مخضرم من دول الجوار

كورونا يضع تونس أمام تحدي تحديث مستشفياتها

مراقبون: إنقاذ المنظومة الصحية في تونس رهين الإرادة السياسية



إمكانيات متواضعة

● لا يمكن معرفة ما إذا تخطينا الذروة، نحو 100 ألف دينار تونسي (نحو 35 ألف دولار) سنويا.

ويؤكد أطباء في المستشفى الرئيسي لمعالجة المصابين بكوفيد-19 في تونس أن الوباء سيجب تحديث المؤسسات الصحية العامة ضعيفة التجهيز والتي تفقر لحسن التنظيم، وذلك بعد مرور شهر على فرض الحجر الصحي الشامل دون تسجيل اكتظاظ في مستشفيات الوباء.

وأشارت جليلة بن خليل، نائبة مدير وحدة العناية المركزة والعضو في اللجنة العلمية التي تقدم الاستشارات للحكومة في تصريح لوسائل إعلام محلية، إلى أنه "بالمقارنة مع شهر مارس الفارط يوجد انخفاض في عدد الأشخاص الذين يدخلون المستشفى وعدد المرضى الذين يصلون بحالة خطيرة أو متوسطة الخطورة، وكذلك في عدد المكالمات إلى خدمة المساعدة الطبية الطارئة، وعدد طلبات التدخلات المنزلية". وأضافت

وأشارت جليلة بن خليل، نائبة مدير وحدة العناية المركزة والعضو في اللجنة العلمية التي تقدم الاستشارات للحكومة في تصريح لوسائل إعلام محلية، إلى أنه "بالمقارنة مع شهر مارس الفارط يوجد انخفاض في عدد الأشخاص الذين يدخلون المستشفى وعدد المرضى الذين يصلون بحالة خطيرة أو متوسطة الخطورة، وكذلك في عدد المكالمات إلى خدمة المساعدة الطبية الطارئة، وعدد طلبات التدخلات المنزلية". وأضافت

● تونس - وضع وباء كورونا الحكومة التونسية الجديدة أمام تحديات هائلة تجاه المنظومة الصحية برمتها والتي على عاتقها طرح مخطط لإعادة هيكلتها بشكل يتلاءم مع طموحات المواطنين، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة اقتصادية رجح صندوق النقد الدولي أن تتفاقم خلال هذا العام مدفوعة بأسوأ انكماش اقتصادي منذ الاستقلال في 1956.

وتشكو المنظومة الصحية في تونس تدهوراً حاداً في البنية التحتية والخدمات الصحية والأجهزة الاستشفائية تعمق بعد ثورة 2011 مع تعاقب حكومات أهملت الاعتناء بقطاع الصحة العمومية متعلقة بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد بعد الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي.

ويعزو مراقبون تدهور المنظومة الصحية في تونس إلى الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فيما تنهم أطراف حزبية حكومات تونس المتعاقبة بإغراق البلاد في دوامة اقتراض استهلاكية حالت دون تخصيص أموال للاستثمار في البنية التحتية الصحية. وأكد رئيس لجنة الصحة السابق بالبرلمان والطبيب سهيل العلوي في

● تونس - وضع وباء كورونا الحكومة التونسية الجديدة أمام تحديات هائلة تجاه المنظومة الصحية برمتها والتي على عاتقها طرح مخطط لإعادة هيكلتها بشكل يتلاءم مع طموحات المواطنين، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة اقتصادية رجح صندوق النقد الدولي أن تتفاقم خلال هذا العام مدفوعة بأسوأ انكماش اقتصادي منذ الاستقلال في 1956.

وتشكو المنظومة الصحية في تونس تدهوراً حاداً في البنية التحتية والخدمات الصحية والأجهزة الاستشفائية تعمق بعد ثورة 2011 مع تعاقب حكومات أهملت الاعتناء بقطاع الصحة العمومية متعلقة بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد بعد الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي.

ويعزو مراقبون تدهور المنظومة الصحية في تونس إلى الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فيما تنهم أطراف حزبية حكومات تونس المتعاقبة بإغراق البلاد في دوامة اقتراض استهلاكية حالت دون تخصيص أموال للاستثمار في البنية التحتية الصحية. وأكد رئيس لجنة الصحة السابق بالبرلمان والطبيب سهيل العلوي في

● تونس - وضع وباء كورونا الحكومة التونسية الجديدة أمام تحديات هائلة تجاه المنظومة الصحية برمتها والتي على عاتقها طرح مخطط لإعادة هيكلتها بشكل يتلاءم مع طموحات المواطنين، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة اقتصادية رجح صندوق النقد الدولي أن تتفاقم خلال هذا العام مدفوعة بأسوأ انكماش اقتصادي منذ الاستقلال في 1956.

وتشكو المنظومة الصحية في تونس تدهوراً حاداً في البنية التحتية والخدمات الصحية والأجهزة الاستشفائية تعمق بعد ثورة 2011 مع تعاقب حكومات أهملت الاعتناء بقطاع الصحة العمومية متعلقة بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد بعد الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي.

ويعزو مراقبون تدهور المنظومة الصحية في تونس إلى الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فيما تنهم أطراف حزبية حكومات تونس المتعاقبة بإغراق البلاد في دوامة اقتراض استهلاكية حالت دون تخصيص أموال للاستثمار في البنية التحتية الصحية. وأكد رئيس لجنة الصحة السابق بالبرلمان والطبيب سهيل العلوي في

بوادر صراع بين القضاء والسلطة في الجزائر

● الجزائر - توترت العلاقة في الجزائر بين الجهاز القضائي ووزير العدل بشكل غير مسبوق في مسار المؤسسة، وذلك على خلفية تفرغها في الأونة الأخيرة لترميز جملة من النصوص التشريعية المثيرة للجدل، مما أسهم في تصاعد الانتقادات السياسية والحقوقية وحتى النقابية للمسار الذي حول الجهاز إلى يد السلطة التنفيذية المطلقة. وانضمت نقابة القضاة الجزائريين إلى طابور القوى السياسية والأهلية والمهنية التي تجسدت لوقف ما بات يوصف بـ"إفراط السلطة في توظيف الجهاز القضائي من أجل المساس بالحريات والحقوق الأساسية للمواطنين"، بعد ترميز الحكومة ممثلة في وزير العدل بلقاسم زغماتي، لقوانين عقوبات مثيرة للجدل. وأعربت كبرى نقابات جهاز القضاء في الجزائر عن "اندهاشها وتعجبها من إقصائها المتعمد من طرف مصالح وزارة العدل، في إعداد مشروع تعديل قانون العقوبات، وانفرادها لوحدتها بذلك".

ووصف بيان النقابة انفراد وزارة العدل بإعادة الطبعة الجديدة لقانون العقوبات، بـ"التعدي الفاضح على مبدأ الشرعية الجنائية، الذي يقتضي ضرورة تحديد الأفعال المجرمة بصفة دقيقة، صونها للحريات والحقوق الأساسية للأفراد".

ونهبتم النقابة إلى أبعد من ذلك لما اتهمت وزير العدل بـ"التحامل على القضاء والضغط والتضييق عليهم، من خلال توظيف المتابعات ضدهم والإصرار على حبسهم لأسباب انتقامية مرتبطة بموقفهم من الاحتجاج الذي دعت إليه النقابة في أكتوبر الماضي".

وجاء تحرك النقابة متصلاً بقانون العقوبات المثير للجدل، الذي صادق عليه البرلمان رغم تعليق أشغاله بسبب تفشي وباء كورونا، لينضاف إلى سلسلة

● الجزائر - توترت العلاقة في الجزائر بين الجهاز القضائي ووزير العدل بشكل غير مسبوق في مسار المؤسسة، وذلك على خلفية تفرغها في الأونة الأخيرة لترميز جملة من النصوص التشريعية المثيرة للجدل، مما أسهم في تصاعد الانتقادات السياسية والحقوقية وحتى النقابية للمسار الذي حول الجهاز إلى يد السلطة التنفيذية المطلقة. وانضمت نقابة القضاة الجزائريين إلى طابور القوى السياسية والأهلية والمهنية التي تجسدت لوقف ما بات يوصف بـ"إفراط السلطة في توظيف الجهاز القضائي من أجل المساس بالحريات والحقوق الأساسية للمواطنين"، بعد ترميز الحكومة ممثلة في وزير العدل بلقاسم زغماتي، لقوانين عقوبات مثيرة للجدل. وأعربت كبرى نقابات جهاز القضاء في الجزائر عن "اندهاشها وتعجبها من إقصائها المتعمد من طرف مصالح وزارة العدل، في إعداد مشروع تعديل قانون العقوبات، وانفرادها لوحدتها بذلك".

ووصف بيان النقابة انفراد وزارة العدل بإعادة الطبعة الجديدة لقانون العقوبات، بـ"التعدي الفاضح على مبدأ الشرعية الجنائية، الذي يقتضي ضرورة تحديد الأفعال المجرمة بصفة دقيقة، صونها للحريات والحقوق الأساسية للأفراد".

ونهبتم النقابة إلى أبعد من ذلك لما اتهمت وزير العدل بـ"التحامل على القضاء والضغط والتضييق عليهم، من خلال توظيف المتابعات ضدهم والإصرار على حبسهم لأسباب انتقامية مرتبطة بموقفهم من الاحتجاج الذي دعت إليه النقابة في أكتوبر الماضي".

وجاء تحرك النقابة متصلاً بقانون العقوبات المثير للجدل، الذي صادق عليه البرلمان رغم تعليق أشغاله بسبب تفشي وباء كورونا، لينضاف إلى سلسلة



تجاذبات سياسية وراء توتر الأوجه